

واقع ومكانة علم الاجتماع في الجزائر

د. درديش أحمد

جامعة البليدة 2

ملخص

تناولت هذه الدراسة مراحل نشأة وتطور علم الاجتماع في الجزائر منذ الفترة الاستعمارية ومكانته بين العلوم الأخرى، مستخدمة المنهج الوصفي، كونه منهاجا مساعدا على التحليل الشامل للموضوع المدروس من جهة، ويمتاز بالوصف التفصيلي الدقيق للمعلومات ذات العلاقة من جهة أخرى، وذلك بإتباع طريقة التحليل الكيفي.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن علم الاجتماع في الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب ولم يثبت وجوده على الساحة الأكاديمية، وذلك رغم كل الإصلاحات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة في الجزائر في قطاع التعليم العالي من أجل تطوير البحث العلمي والذي شملت جميع التخصصات بما فيها تخصص علم الاجتماع.

الكلمات الدالة: دور، مكانة، علم الاجتماع، واقع، تطور.

The position of sociology in Algeria

Abstract

This study addresses the developmental stages of sociology in Algeria and its position among the other sciences since the French colonialism. It relies on a descriptive method that allows for both holistic and detailed analysis at the same time.

Among the results that were found is that sociology did not reach the full development and it did not impose itself academically although many reforms were attempted by the former governments on higher education in order to improve the scientific research including the field of sociology.

Key words: role, stature, sociology, reality, evolution.

1- إشكالية الدراسة

تعتبر الدراسات السوسيولوجية من أكثر المعارف العلمية تأثراً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع، إذ تجعل هذه الدراسات المجتمع كله ميداناً لها، كما تقدم إسهاماً أساسياً لتحديد أهداف المجتمع المدروس ورسم السبل والوسائل اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، ويمثل علم الاجتماع أهم العلوم القائمة على هذا النوع من الدراسات، إذ يعرف بأنه الدراسة العلمية للعلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع. وهو يدرس المجتمع دراسة وصفية تحليلية تفسيرية بأسلوب ومنهج علمي له قوانينه وطرائقه العلمية، وله دور كبير في حل المشاكل الاجتماعية. ويتناول في دراسته جوانب عديدة مثل العمليات الاجتماعية والثقافية، التغير والبناء الاجتماعي، العلاقات الاجتماعية وتركيبية وخصائص وتطور ووظائف ومشاكل المجتمعات.

تحتل الدراسات السوسيولوجية في العالم الغربي مكانة مرموقة بين العلوم، حيث يعتمد عليها في عمليات التنمية لبناء وترقية هذه المجتمعات والذي انعكس بدوره على تطور علم الاجتماع سواء من حيث النظريات أو المناهج والتقنيات أو حتى من خلال الدراسات والمواضيع التي يتناولها. فما هو واقع هذا العلم في المجتمع الجزائري؟ وهل يشرك هذا العلم في عملية التنمية؟ وما هي المكانة التي يحتلها هذا العلم بين العلوم الأخرى ضمن قائمة اهتمامات المسؤولين؟

2- أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- * معرفة مراحل نشأة وتطور علم الاجتماع في الجزائر
- * الكشف عن واقع علم الاجتماع في الجزائر
- * تحديد وضعية ومكانة علم الاجتماع في المجتمع الجزائري.

3- منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على "المنهج الوصفي"، كونه منهجاً مساعداً على التحليل الشامل لواقع ومكانة علم الاجتماع في الجزائر من جهة، ويمتاز بالوصف التفصيلي الدقيق

للمعلومات ذات العلاقة من جهة أخرى، وذلك بإتباع طريقة التحليل الكيفي وتمثلت في وصف وتحليل الظاهرة المدروسة وتشخيصها.

4- تعريف علم الاجتماع

لقد اختلف علماء الاجتماع فيما بينهم حول موضوع علم الاجتماع، وانقسموا إلى ثلاثة طوائف، حيث تذهب الطائفة الأولى إلى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية، ولذلك يعرف رجال هذه الطائفة بأصحاب مدرسة العلاقات، ويذهبون في تعريف علم الاجتماع بأنه علم العلاقات الاجتماعية، غير أنهم يدرسون هذه العلاقات من الناحية الصورية المتعلقة بطبيعة العلاقات في ذاتها، بدون النظر إلى مادتها وإلى ظواهرها المختلفة وصورها المتعددة، والقوالب التي تتشكل فيها ويتزعم هذه المدرسة المفكر الألماني "جورج سيمل" إضافة إلى "ماكس فيبر" و"ألفرد فركانت".

أما أصحاب الطائفة الثانية والتي يعرف رجالها بأصحاب المدرسة الاجتماعية فيذهبون إلى ضرورة قيام طائفة من العلوم الاجتماعية الجزئية إلى جانب علم الاجتماع، على أن تقتصر وظيفة علم الاجتماع على وضع المبادئ العامة والدعائم الأساسية التي ترسي عليها العلوم الاجتماعية، وتوضيح نوعيتها وذاتيتها ووضع أسس الدراسة ومناهج البحث وتنسيق النتائج العامة التي تصل إليها العلوم الاجتماعية، باعتبارها متفرقة من أصل واحد، وفي ضوء هذه الاعتبارات يكون عمل رجل الاجتماع وفقا لأراء هذه المدرسة منطويا على وظيفتين هامتين، تتمثل الأولى في أن يكون مختصا في دراسة ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية، ومتعمقا في بحث ظواهرها للوصول إلى القوانين التي تحكمها، أما الوظيفة الثانية فهي أوسع نطاقا من الوظيفة الأولى، وتتحدد في أن يدرس المقومات الأساسية للحياة الاجتماعية، والدعائم التي تؤدي إلى وحدة المركب الجمعي، والخواص العامة للعلاقات الاجتماعية، والقوانين المنظمة لها، ومن أنصار هذا الاتجاه نجد كل من "دوركايم" و"هوبهوس" و"لستروارد" (خالد حامد، ص 20).

وبهذا فلقد كانت أراء هذا الاتجاه أكثر واقعية من أراء الاتجاه الأول وأكثر تعبيراً عن طبيعة علم الاجتماع والمسائل التي يعالجها، فعلم الاجتماع لا يمكنه أن يكون قائمة من المقولات المجردة والأشكال الصورية التي لا حياة فيها ولا موضوعية.

أما أصحاب الاتجاه الثالث فيتمثل في أصحاب الآراء الخاصة، وهم لا يمثلون اتجاهاً واحداً ولكنهم يمثلون وجهات نظر خاصة، فمنهم من يذهب إلى أن علم الاجتماع ينبغي أن يكون فرعاً من علم الحياة العام مثل "هربرت سبنسر" ومدرسته، ومنهم من يرى أنه يجب أن يكون مبحثاً من مباحث علم النفس مثل "تارد" ومدرسته، ومنهم من يرى أنه علم النظم الاجتماعية وأشهرهم الفرنسي "كفلييه"، ومنهم من يرى أن الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع هو دراسة المبادئ التي تؤدي إلى وحدة المجتمع والتي تدفعه إلى التطور والتغير وأثر ذلك في التنظيم والعلاقات والوظائف الاجتماعية، ومن أشهرهم الأمريكي "ماكيفر"، ويذهب البعض إلى القول بأن موضوع علم الاجتماع هو دراسة التراث الاجتماعي من عادات وتقاليده وعرف ومظاهر الفلكلور وأشهر أنصار هذا الاتجاه "سمول" و"سمنر" (خالد حامد، ص 21).

وبالرغم من هذه الاختلافات، فإن معظم الاتجاهات العامة تكاد تكون متفقة على أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة المجتمع في بنيته ونظمه وظواهره دراسة علمية وصفية تحليلية، الغرض منها الوصول إلى قوانين تحكم الظواهر، وهذا يوحي بأنه يمكن تعريف علم الاجتماع على أنه العلم الذي يهتم بدراسة حياة الأفراد في حالة الاجتماع، والعلاقات التي تنشأ بينهم والنظم والقواعد المنظمة لعلاقاتهم.

5- نشأة علم الاجتماع

5-1- نشأة علم الاجتماع في الدول الغربية

إن الحديث عن نشأة علم الاجتماع يعيدنا إلى الجذور التاريخية لهذا العلم، فمن المعروف أن هذا العلم تبلور وتطور إثر ظروف خاصة بالمجتمعات الغربية والأوربية بشكل خاص، حينها نشأ كعلم جديد ضمن الحقل العلمي المعرفي. إلا أن هذه النشأة يمكن اعتبارها إعادة إحياء لفكر اجتماعي سمي في فترة القرنين 18 م و 19 م بعلم الاجتماع إلا أن أصول هذا العلم تعود إلى الحضارات القديمة كحضارتي وادي الرافدين ووادي النيل ومرورا بالحضارة الإغريقية والرومانية ثم الحضارة الإسلامية وأخيراً يبنى في الحضارة الأوروبية التي لا زالت حضارة فاعلة وديناميكية في تطوير الفكر الاجتماعي ومجابهة المشكلات الاجتماعية التي تواجه الإنسان والمجتمع (إحسان محمد إحسان وعدنان سليمان الأحمد، ص 89).

يتفق اغلب الباحثين أن علم الاجتماع ظهر لأول مرة في مؤلفات العلامة المؤرخ والاجتماعي ابن خلدون، في وقت كانت أوروبا تعيش عصور ظلام فكري واجتماعي، ولكن هذا العلم لم تتح له الفرصة ليصبح أحد العلوم المعترف بها إلا في وقت ليس ببعيد، وهذا ما أعطى الدفع والبدية للفكر الأوروبي كي ينطلق في دراساته للمجتمع ابتداء من نقطة الانتهاء التي وصلت لها الحضارات السابقة. فكان ظهور علم الاجتماع وليد ظروف وعوامل مختلفة خصت بها أوروبا في فترة القرن 18م، من بين الأحداث الهامة في أوروبا ظهور ثورات عديدة على صعيد مجالات مختلفة، والتي تعتبر نقطة تحول أساسية في المسار التاريخي لظهور علم الاجتماع ومن أهم الثورات نذكر الثورة الفرنسية 1789 والتي لم تكن حدث سياسي فقط بل تجاوزت ذلك كحدث اقتصادي واجتماعي أيضا، فقيام الثورة الفرنسية لم يحدث من فراغ بقدر ما أثرت آراء مفكري وفلاسفة عصر التنوير من التمهيد للقيام بهذه الثورة (إحسان محمد إحسان وعدنان سليمان الأحمد، ص 90).

إن أهم العوامل الاقتصادية المؤدية إلى ظهور علم الاجتماع الثورة الصناعية، حيث كانت لها المساهمة في تغير الظروف الاقتصادية التي طغت عليها سيطرة النظام الإقطاعي، والمعرفة السائدة فيه معرفة لاهوتية ميتافيزيقية قدمت عن طريق الكنيسة، والسبب في ذلك أن معظم القساوسة ورجال الدين كانوا من الإقطاعيين الذين أرادوا ثبات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومنه يقدموا للمجتمع معرفة ثابتة هي معرفة لاهوتية. ثم تحولت أوروبا من النظام الإقطاعي إلى نظام بداية الرأسمالية التي جاءت بمبادئ نفت جميع المبادئ السابقة، حيث يقول "اوغست كونت" أن المجتمع الصناعي ليس في حاجة لثورة حديثة ولكن بحاجة لعلم جديد، علم يكون حلقة الوصل بين المؤسسات والدولة والكنيسة والمجتمع، ويقول أيضا أن النظام الرأسمالي أنسب نظام اقتصادي واجتماعي وهو نهاية المطاف ولا نظام بعده.

لقد انبثق عن الظروف المذكورة سابقا (الثورة الفرنسية والثورة الصناعية) مجموعة من الآراء والأفكار والمعتقدات حول كل ما هو متعلق بتحرر الفكر وتحرر الفرد لم يكن الانسلاخ من الفكر الكنسي بالأمر السهل، وهذا لم يحدث إلا بظهور الآراء والاتجاهات والأفكار والإيديولوجيات والمذاهب والتيارات النقدية والراديكالية، التي ظهرت في أوروبا خلال عصر التنوير والمراحل الأولى من العصر الحديث، والتي لعبت دور أساسي في تشكيل الآراء واتجاهات ونظريات علماء الاجتماع وتصوراتهم عند دراستهم للظواهر والمشكلات الاجتماعية حيث جاءت هذه الآراء والاتجاهات في مجملها لرفض كل فكر سابق

تغلب عليه التفسيرات الميتافيزيقية والإيمان بالغيبيات، التي حل محلها التفسير العلمي والسببي للظواهر، وأن لكل ظاهرة سبب علمي تحدث عند التقاء أسبابها وأيضاً ظهرت فكرة الإصلاح الديني والاجتماعي للواقع المزري الذي كانت تشهده أوروبا، وتخلل هذه الفترة ظهور أفكار واتجاهات علماء منهم يعتبرون من أهم مفكري عصر الإصلاح والتنوير نذكر منهم: "توماس هوبز" و"فيكو" و"مونتسكيو". ومنه فإن للعوامل الفكرية هي الأخرى الأثر الكبير في ظهور علم الاجتماع، ولما كان هذا الأخير علم البحث عن المشكلات ودراساتها، ولما كانت أوروبا تعيش الكثير من المشاكل، كان علم الاجتماع ضرورة علمية لدراسة ومعالجة تلك المشاكل الخاصة بالمجتمعات الأوروبية (إحسان محمد إحسان وعدنان سليمان الأحمد، ص 90).

وفي الأخير نخلص إلى أن الثورة الفرنسية، الثورة الصناعية والثورة الفكرية، تعتبر من العوامل الأساسية التي أدت إلى ظهور علم الاجتماع في فترة تميزت بالانتقال من حالة إلى أخرى.

5-2- مراحل نشأة علم الاجتماع في الجزائر

على الرغم من أن "ابن خلدون" يعد السباق إلى إنشاء علم الاجتماع تحت اسم علم العمران البشري في القرن الرابع عشر إلا أن الكثير من الجاحدين رفضوا الاعتراف بذلك وانسبوه إلى العالم الفرنسي "أوغست كونت" الذي تحدث عن نفس العلم ولكن جاء متأخراً بأربعة قرون كاملة، وسماه باسمه الجديد Sociologie وذلك بين سنتي 1830-1843 عندما كان يلقي سلسلة من المحاضرات في تلك الفترة، بهذا أسس "أوغست كونت" علم الاجتماع الذي جاء متزامناً مع الاحتلال الفرنسي للجزائر ودخل هذا العلم إلى الجزائر في فترة الاستعمار الفرنسي مع العديد من الباحثين والسوسيولوجيين الكولونيين ليس من أجل تنوير الشعب الجزائري بهذا العلم، بل لخدمة المطامع الاستعمارية الفرنسية وبسط الاحتلال الفرنسي عبر ربوع البلاد وهذا ما يطلق عليه اسم السوسيولوجيا الكولونيالية (جمال معتوق، ص 7).

* المرحلة الأولى (السوسيولوجيا الكولونيالية)

السوسيولوجية الكولونيالية هي تلك الدراسات والأعمال التي أجريت خلال المرحلة الاستعمارية في الجزائر والتي عملت على دراسة المجتمع الجزائري والتنقيب في بنياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وذلك محاولة منها لفهم الميكانيزمات التي تتحكم في البنى

الاجتماعية والثقافية سواء لخدمة الإيديولوجيا الكولونيالية أو لخدمة البحث العلمي، (فليب لوكان وجون كلود فاتان ص8)، إذ عملت السلطات الفرنسية على دراسة البناء الاجتماعي للشعب الجزائري والتنقيب عن مواطن القوة ومواطن الضعف في هذا البناء عن طريق جيش من العملاء والباحثين السوسيولوجيين والانثروبولوجيين والضباط والأكاديميين، وذلك بغية تفكيكه ومحو مقوماته الروحية والوطنية لأن الاستعمار الفرنسي كان يدرك أن الشعب الجزائري لا يمكن هزيمه إلا من خلال هدم بنائه الاجتماعي. غير أنه في الحقيقة لم تكن كل الدراسات السوسيولوجية في الحقبة الكولونيالية موجهة لخدمة مصالح الاستعمار فقط بل منها من كانت دراسات سوسيولوجية أكاديمية بحثية قام بها مجموعة من الباحثين الأكاديميين الذين قاموا بدراسات جادة في هذا المجال، أمثال "جاك بيرك" (Jacques Berque) وهو من مواليد 1910 وتوفي سنة 1995، ومن بين العلماء الذين أصلوا لعلم الاجتماع في الجزائر نجد "ماسكراي" (Masqueray) الذي عاش في الفترة ما بين (1883-1994) والذي كان يدير مدرسة الآداب العليا في الجزائر. لقد قام "ماسكراي" بدراسة مختلف القبائل والعروش الجزائرية من عرب وقبائل وميزاب وذلك بالتقرب منها والإقامة مع سكانها كمنطقة ميزاب، ونجد العقيد "كورنيل تريمل" (Corneille Trumelet) والذي يعد بمثابة مؤرخ السوسيولوجية الكولونيالية بالجزائر وإفريقيا عامة (جمال معتوق، ص8).

وبهذا دخلت السوسيولوجيا إلى الجزائر عن طريق الكولونيالية الفرنسية بغض النظر عما إذا كانت هذه الدراسات موجهة لخدمة الاستعمار الفرنسي أو لخدمة الدراسات الأكاديمية البحثية، كما تتلمذ على يد هؤلاء الباحثين الكولونيين عدد كبير من الطلبة الجزائريين والمغاربة الذين كانوا يدرسون علم الاجتماع ضمن الفلسفة في المعهد الذي تم إحداثه في جامعة الجزائر سنة 1952 وهم الذين تابعوا المسيرة السوسيولوجية في الجزائر وشمال إفريقيا خاصة بعد الاستقلال وهذا ما يقودنا إلى التحدث عن المرحلة الثانية من المراحل الحاسمة في التجربة السوسيولوجية في الجزائر التي انطلقت غداة الاستقلال.

* المرحلة الثانية (1963 – 1970)

كان علم الاجتماع في هذه الفترة يدرس كفرع في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكان الطالب في تلك الحقبة مجبر على الحصول على أربع شهادات حتى يتحصل على شهادة اللسانس، وتتمثل هذه الشهادات في علم الاجتماع العام، علم الاقتصاد السياسي علم النفس الاجتماعي وهذه الشهادات الثلاثة مقرر مسبقا أي الطالب مجبر على دراستها والحصول

عليها، أما الشهادة الرابعة الضرورية كذلك لإنهاء مرحلة اللسانس والحصول على الشهادة يختار الطالب بين شهادة ديموغرافيا أو إثنوغرافيا.

وما يمكن ذكره هنا كذلك هو أن الطالب لكي يتحصل على شهادة الاقتصاد السياسي كان يتوجه إلى كلية الاقتصاد ويزاول دراسته مع الطلبة المسجلين في هذه الكلية، ونفس الشيء بالنسبة للشهادات الأخرى وللطلبة المسجلين في تخصصات أخرى بحيث بإمكان هؤلاء الطلبة الدراسة في تخصص علم الاجتماع العام والحصول على هذه الشهادة. أما فيما يخص لغة التدريس كانت باللغة الفرنسية والتأطير في هذه المرحلة كان يعتمد على الأجانب. وتسمى هذه المرحلة من عمر مسيرة السوسيولوجيا بمرحلة الشهادات أو نظام الشهادات (جمال معتوق، ص 81).

ومن الصفات التي تميزت بها هذه المرحلة من مسيرة علم الاجتماع في الجزائر هو أن الجامعة الجزائرية كانت تابعة للمدرسة الفرنسية موضوعا ومنهجيا، وكان النظام التعليمي الجزائري مرتبطا ارتباطا وثيقا بالجامعة الفرنسية من حيث البرامج والغايات والاستراتيجيات، كما ظل التوجه الفرانكفوني للخطاب السوسيولوجي قائما حتى عام 1971، وهو توجه كرس لهذا الخطاب كعلم كتبي يعني بالتنظير، وهو يفتقر للدراسات الميدانية الواقعية، ويعمل على نقل الإرث السوسيولوجي الفرانكفوني إلى الطلبة، ويصب جل اهتماماته على أعمال المدرسة الدوركايمية غالبا، ويكاد يقتصر على النقل دون التأصيل وعلى التحصيل دون التحليل. ومنه نستخلص أن هذه المرحلة من مسيرة علم الاجتماع في الجزائر كانت متأثرة جدا من حيث المناهج والبرامج بالمدرسة الفرنسية وظلت السوسيولوجيا الكولونيالية تدرس في الجامعات الجزائرية رغم الاستقلال، وبدا ذلك واضحا في الأعمال والكتابات التي تمت في تلك المرحلة من طرف العديد من السوسيولوجيين الجزائريين من الجيل الأول وحتى الثاني، وهذا نظرا لتتلمذ العديد منهم على الباحثين والسوسيولوجيين الفرنسيين، وبالتالي لم يستطيعوا أن يحدثوا القطيعة مع ذلك الامتداد السوسيولوجي الكولونيالي (جمال معتوق، ص 9).

وحول بيداغوجية التعليم بفرع علم الاجتماع بالجزائر خلال هذه المرحلة وبالخصوص الفترة التي ترأسها إيميل سيكار، يقول "مصطفى بوتفنوشت" بأن سيكار وجه بيداغوجيته نحو تدريس الرواد الأوائل لعلم الاجتماع أمثال "كونت"، "دوركايم"، "فيبر" و"كارل ماركس".

كما تميزت هذه المرحلة من مسيرة علم الاجتماع بجامعة الجزائر بالاستقرار من حيث التسيير الإداري بالنسبة للأجانب، فبعد رحيل إيميل سيكار سنة 1967م، تعاقب الكثير من الأساتذة الأجانب على إدارة فرع علم الاجتماع مثل "بغيلوند" "Beauvais"، أما أول جزائري أدار هذا الفرع هو الدكتور "فاروق بن عطية". ومن بين الأساتذة الذين كانوا يدرسون في تلك الفترة حسب ما صرح به الدكتور "عبد الرحمان بوزيدة" (جمال معتوق، ص 83) نجد:

"إيميل سكار"، "بورديو"، "ماك"، "إيلي" بالنسبة لتدريس المنهجية، و"دوفيلي" وهو من أصل بلجيكي بالنسبة لتدريس الإستيمولوجيا، و"بونيف" بالنسبة لتدريس الإنثروبولوجيا، و"بغيلوند" بالنسبة لتدريس علم الاجتماع العام، و"بيوفيس" بالنسبة لتدريس علم الاجتماع الريفي، و"فاروق بن عطية" بالنسبة لتدريس علم الاجتماع العمل. إضافة إلى المواد الإجبارية التي كانت تدرس في هذه الفترة وكانت مواد متممة مثل التاريخ، علم النفس وغيرها.

أما فيما يخص الأساتذة الجزائريون الذين بدؤوا التدريس سنة 1969 نجد: "فاروق بن عطية"، "محفوظ سماتي"، "عبد الرحمان بوزيدة"، "عبد المجيد بن مزيان" و"جمال مصباح".

كما تميزت هذه المرحلة بغياب الأعمال التطبيقية والدراسات الميدانية، وكانت طريقة التدريس منبرية وغير محددة (المادة لا تحتوي على محتوى) تخضع لشخصية المدرس، وامتدت مدة التعليم إلى ثلاثة سنوات بمعدل 20 ساعة في الأسبوع، واللغة المستعملة هي الفرنسية وسميت هذه المرحلة بنظام الشهادات (عبد الرحمان بوزيدة، ص33).

*** المرحلة الثالثة (1971 – 1984)**

وهي المرحلة التي شهدت تحولات كثيرة في الدولة الجزائرية والمجتمع بشكل عام، حيث توالى العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي مست قطاع التعليم العالي كباقي القطاعات الأخرى، لهذا كانت الممارسة السوسولوجية التطبيقية في الجزائر جد غنية وثرية في هذه الحقبة وكان لها الأثر البارز والتدخل الفاعل في متابعة حجم التغيرات الحاصلة في الجزائر، وكانت الدولة الجزائرية تشعر بأن ذلك الاختيار هو اختيارها الاستراتيجي وهنا تم رد الاعتبار للسوسولوجيا الجزائرية من حيث القرارات والإجراءات

المتخذة في حق هذا التخصص، وذلك بمحاربة كل ما هو تقليدي مورث والعمل على تحريك البحث العلمي لدراسة أسباب دفع عجلة النمو الاقتصادي والرقى الاجتماعي وهذا ما يختص به علم الاجتماع (وسيلة يعيش وحرم خزار، ص299).

كذلك نجد أن علم الاجتماع والمنشغلين به في تلك المرحلة قد جندوا لتكسير البنى والعقليات التقليدية والسعي نحو تحقيق العصرية من المنظور السلطوي، والدفاع عن الإيديولوجية الاشتراكية، أي إيديولوجية الحزب الحاكم، وفي هذه المرحلة نجد كتابات الماركسية واللينينية اكتسحت رفوف المكتبات الجزائرية وكان مضمون ومحتوى البرامج كلها يدور في حلقة "ماركس"، "لينين"، "انجلز"، وأتباعهم من اليساريين.

وفي هذه المرحلة تحول علم الاجتماع من علم أكاديمي إلى علم إيديولوجي أي تنفيذا لسياسة الحزب الحاكم، وأصبح محتوى الدروس في علم الاجتماع كله خطاب إيديولوجي يعمل على تمجيد الاشتراكية وتدنيس الرأسمالية والتوجه الإسلامي، كما أن كل التخصصات في علم الاجتماع التي كانت تمارس في تلك المرحلة لم تأتي صدفة أو لأغراض علمية بحتة، بل جاءت لتساير المشروع الاشتراكي الذي تبنته الدولة الجزائرية. وفي هذا المجال قال وزير التعلم العالي بأن علم الاجتماع يجد نفسه مرغما على أن يكون في الصف الأول بين شعبه، وهذا كان خلال افتتاحه للمؤتمر الرابع والعشرين لعلم الاجتماع، وما يمكن استخلاصه من قول الوزير هو أن علم الاجتماع والمنشغلين به يجب أن يكونوا مجندين لنشر وخدمة النظام الذي تبنته السلطة، وما قلناه سالفا ينطبق على فئة الطلبة، بحيث صرح الوزير في نفس المقام "يمكننا أن نلاحظ بارتياح ووعي الطلبة بالنمط الإيديولوجي بصفة خاصة، والملتزم لتخصصهم الذي يمارسونه بروح مسؤولية ومساهمة لطلبة علم الاجتماع في التطوع (volontariat) علامة مشجعة لانسجام دروس علم الاجتماع مع المشاكل الأساسية للبلاد. وبناءا على ذلك أصبح محتوى الدروس في علم الاجتماع كله خطاب إيديولوجي يعمل على تمجيد الاشتراكية والتوجه الإسلامي والعمل على تدنيس الرأسمالية(معتوق جمال، ص91)، حتى التخصصات التي كانت موجودة في تلك الفترة لم تكن وليدة الصدفة وإنما كانت مقصودة فمثلا تخصص علم الاجتماع الريفي جاء تجاوبا مع الثورة الزراعية، كذلك نفس الشيء بالنسبة لتخصص علم الاجتماع الصناعي جاء لخدمة للثورة الصناعية التي أطلقها النظام آنذاك. وعلى هذا الأساس انقسمت الساحة السوسيولوجية إلى قسمين: قسم علم الاجتماع الثوري التقدمي المتشبع بالإيديولوجية الاشتراكية الماركسية، وقسم آخر وقف في

وجه الاشتراكية وأخذوا عن المعسكر الرأسمالي تكوينهم السوسيولوجي وهم الرجعيين البورجوازيين وأصحاب الممتلكات من أراضي ورؤوس أموال، وبالتالي انقسمت الساحة السياسية والاجتماعية وفق هاذين التوجهين وسار علم الاجتماع في اتجاهين متناقضين (وسيلة يعيش وحرر خزار، ص 230).

وفي المقابل نجد نسبة ضئيلة من المنشغلين بعلم الاجتماع الذين عملوا على ممارسة السوسيولوجيا بشكل علمي محض بالرغم من المضايقات والتهميش والإقصاء الذي تعرضوا له من طرف النظام، بل العديد منهم قرر الهجرة، كما أن أعمال الطلبة المتعلقة بإعداد الرسائل الجامعية للتخرج كالليسانس، دكتوراه، لم تتجوا من تلك الضغوطات والتوجيهات القهرية فكل المواضيع التي كانت تدرس كانت تعالج القضايا المشار إليها سابقا.

وما ميز هذه المرحلة هو بداية ظهور سوسيولوجيا وطنية ناطقة بالعربية أكدت مع قرار 1971 ومرسوم 25 أوت 1973م التي استهدفت "جزارة" الجامعة وتعريب منهاجها وتغيير نظامها البيداغوجي (محمد حافظ دياب، ص 97).

كما انصب اهتمام الدولة في هذه المرحلة عن كيفية تعويض المدرسين الأجانب بالجزائريين، ونظرا لصعوبة المشكل استعانت الدولة ببعض الأساتذة من دول عربية مثل مصر وسوريا والعراق، كما صدر قانون التعريب للعلوم الاجتماعية سنة 1980م.

كما نجد في هذه الفترة أن السوسيولوجيا لم تعد تقتصر فقط على فرع علم الاجتماع بل امتدت إلى تخصصات أخرى الطب، الهندسة المعمارية، القانون، الصحافة المكتبات، ومعاهد التربية وغيرها.

*** المرحلة الرابعة (من 1984 إلى يومنا هذا)**

شكلت هذه المرحلة منعطفا حاسما بالنسبة للمسيرة السوسيولوجية في الجزائر، فبعدما كان هذا العلم في المرحلة التي سبقت علما نقديا إيديولوجيا ثوريا، أصبح مع التوجه الليبرالي الجديد للدولة علما منبوزا، فاقد لكل المكاسب التي حققها في المراحل السابقة، وهذا بالرغم من ضآلتها، فنجد أن الخطاب الرسمي في هذه الفترة قد تغير موقفا وعملا اتجاه العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة، وأصبحت كل الأنظار متجهة نحو العلوم الطبيعية والتكنولوجية، وذلك باسم التنمية والتغيير (جمال معتوق، ص 11).

كما تميزت هذه المرحلة من السيرة التاريخية لعلم الاجتماع في الجزائر بتغيرات وتحولات اجتماعية كبيرة لم تشهدها الدولة الجزائرية من قبل أولها أحداث أكتوبر 1988 حيث خرج الشعب الجزائري إلى الشوارع مطالباً بالتغيير والديمقراطية رافضاً للواقع الاجتماعي الذي يعيشه وقد كان لهذا الحدث الأثر البالغ على سياسة الدولة إما على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وقد كان الفرصة مواتية ليظهر علم الاجتماع في هذه المرحلة الحرجة بالذات ليحلل أسباب الانتفاضة وانعكاساتها على الصعيد الاجتماعي والسياسي، غير أن المنشغلين بهذا العلم لم يبذلوا جهداً يذكر في الكتابة أو الدراسة عن هذا الحدث البالغ الأهمية رغم أن هذا الحدث يدخل في صميم انشغالاتهم، وهذا ما زاد من انتكاسة علم الاجتماع في الجزائر (جمال معتوق، ص 14).

أما الحدث الثاني الذي يعد كنتاج لأحداث أكتوبر 1988 وهو إعلان التعددية الحزبية في الجزائر وبهذا الإعلان شكلت الجزائر منعطفاً حاسماً في تاريخها المعاصر، وتوجهت كل أنظار العالم نحو التجربة الديمقراطية الجزائرية الجديدة رغم ما وجه لها من انتقادات وشهدت الجزائر في هذا الشأن حركية حزبية وسياسية لم يشهد لها مثيل وظهرت على الساحة السياسية أحداث عديدة متتالية ومتشابكة، انعكست بصورة مباشرة على الصعيد الاجتماعي وتشكل وعي فكري قومي لدى الشعب الجزائري الذي أصر على ضرورة التغيير، غير أنه وللأسف الشديد لم يتم التطرق لهذه الأحداث من طرف الأخصائيين الاجتماعيين ولم تنل تلك الأحداث اهتمام السوسيولوجيين الجزائريين بالدراسة والتحليل وأضيفت انتكاسة أخرى للسوسيولوجيا الجزائرية.

أما الحدث الثالث والمتمثل في بما يسمى العشرية السوداء وهي الفترة التي حدث فيها الانفلات الأمني وظهر فيها الإرهاب الذي أخذ في القتل والتدمير وأصبحت الجريمة والعنف يمارسان جهاراً نهاراً، ودمرت كل المكاسب التي حققتها الجزائر المستقلة طيلة سنوات عديدة وشلت كل القطاعات بما في ذلك قطاع التعليم العالي، وكغيرهم من شرائح المجتمع نجد أن المنشغلين بعلم الاجتماع قد قدموا ثمناً باهظاً جراء تلك الأوضاع الأمنية فمنهم من قتل ومنهم من سجن ومنهم من هاجر الوطن (وسيلة يعيش وحرم خزار، ص 229).

وبعد سياسة المصالحة الوطنية التي أعلنتها الدولة الجزائرية عادت المياه إلى مجاريها وبدأت كل القطاعات تتحرك شيئاً فشيئاً بما في ذلك قطاع التعليم العالي وأنشئت الجامعات والأقطاب والمراكز الجامعية وبدأ تخصص علم الاجتماع يدرس في كل جامعة تقريباً، وتضاعف أعداد

الطلبة والأساتذة المنشغلين بهذا العلم وأقيمت المئات من الدراسات السوسولوجية في المجتمع الجزائري سواء الميدانية منها أو النظرية، فالكلم موجود، ولكن تبقى مشكلة النوعية، فمعظم تلك الدراسات لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك إما لضعف التكوين أو لنقص التمويل، وقلة المخابر السوسولوجية التي تعنى بدراسة الظواهر الاجتماعية في البلاد (وسيلة يعيش وحرم خزار، ص230).

لذلك فالمطلوب من المنشغلين بعلم الاجتماع أن يحدثوا ثورة علمية سوسولوجية وذلك من خلال القيام بدراسات سوسولوجية ميدانية في مختلف الفروع واستدراك ما فاتنا من أحداث سابقة والعودة إليها بالتحليل والتفسير من أجل إعادة الاعتبار لهذا العلم وإثبات الوجود على الساحة الأكاديمية، وكل المقومات موجودة والوسائل متوفرة والتأطير حاضراً بوجود أساتذة أكفاء وعلى أعلى مستوى كما أن الظواهر الاجتماعية منتشرة في كل مكان لم يبق سوى بذل الجهد وغزو كل القطاعات الأخرى بالدراسة والتحليل والمشاركة الفعالة في التنمية الاجتماعية.

6- مكانة علم الاجتماع بين العلوم الأخرى

يرى "محمد البدوي" بأن علم الاجتماع يبحث في الظواهر بحثاً موضوعياً لا دخل للعاطفة وللأهواء الشخصية فيه، فإذا ما استوفى الباحث بحثه وتكونت لديه فكرة واضحة عن ظواهر المجتمع أو البيئة التي يدرسها، أمكنه بعد ذلك أن يخطو خطوة ثانية نحو الإصلاح، ويكون في هذه الحالة واثقاً من أن مشروعاته الإصلاحية قائمة على أساس متين، وتدعمها دراسة موضوعية مستفيضة تلم بأطراف البحث من جميع نواحيه.

ويقول بول "لازار سفيلد" بأن السوسولوجيا خلافاً للعلوم الاجتماعية الأخرى ليس لها موضوع دراسة محدد ودقيق، ومهمة السوسولوجيا الرئيسية هي وضع التكتيك والطرق والأساليب للأبحاث التجريبية التي يمكن استخدامها في أي علم اجتماعي كالإقتصاد والحقوق وعلم السكان.

يرى "كارل مانهايم" أن علم الاجتماع يهدف إلى تنسيق النتائج العامة التي تصل إليها العلوم الاجتماعية الخاصة، وذلك باعتبارها متفرعة عن أصل واحد وتلتقي عند هدف واحد.

ولما كانت العلاقة بين العلوم الاجتماعية هي علاقة تكامل، لا يمكن التمييز بينها لأن التمييز صعب، وبالتالي كان علم الاجتماع هو العلم الذي يشمل النواحي الاجتماعية التي تضم

النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية، ومنه فإن لعلم الاجتماع مكانة مرموقة بين العلوم من حيث الموضوع، وهذا ما يتجلى في كون علم الاجتماع أحد العلوم الأكثر صعوبة في دراستها، حيث نجد أنه في المجتمعات الغربية لعلم الاجتماع مراتب عالية سواء كان على المستوى الأكاديمي في الجامعات أو المستوى الاجتماعي في المجتمع، على عكس من ذلك في المجتمعات العربية ودول العالم الثالث نجد أن علم الاجتماع يحتل آخر الترتيب الأكاديمي والاجتماعي (عبد الحميد لطفي، ص26).

6-1- مكانة علم الاجتماع في الغرب

إن ترتيب "كونت" لعلم الاجتماع على رأس العلوم لم يكن اعتباطاً أو رمية بغير رامي وإنما ترجع زعامة علم الاجتماع لغيره من العلوم لخاصية التعقيد والتركيب فيه لاعتبارات علم الاجتماع مهتم بدراسة المجتمع وهو أكثر الموضوعات تعقيداً وتركيباً، إن الأهمية التي أعطاها "كونت" لعلمه الجديد هي أهمية نابذة من مواضيع علم الاجتماع، وهذا ما ظهر في مكانة علم الاجتماع في العلم الغربي، حيث أن لهذا العلم المكانة المميزة اجتماعياً وأكاديمياً، فنجد أن الأوائل في تصنيفات الناجحين هم من يحولون إلى أقسام علم الاجتماع، ونجد أن للباحث الاجتماعي في الغرب دور كبير يمنحه الكثير من الاحترام والتقدير الاجتماعي.

تعتبر السوسيولوجية الغربية مرجعية أساسية للباحثين العرب، بل إن كل الأعمال التي أنتجت خلال العقود الثلاثة الأخيرة في عالمنا العربي من بين ما كانت تدّعيه أن السوسيولوجيا المعاصرة (الغربية) هي ما يقيس جدية الأعمال المنجزة حول المجتمعات العربية المحلية، وأن ذلك لا يعتبر نقیصة في الحقل المعرفي، بل لأن هذا العلم هو عالمي ولأن الظواهر الاجتماعية التي تحصل في واقع حال المجتمعات العربية تحصل في مجتمعات أخرى، انطلاقاً من أن مخرجات الحضارة العالمية (التي هي غربية) تنسحب على كامل مجتمعات المعمورة، ومنه فإنه يجوز البحث في كل الوقائع التي تحصل هنا وهناك وذلك باستعارة منجزات النظرية السوسيولوجية الغربية (صلاح مصطفى الفوال، ص13).

6-2- مكانة علم الاجتماع في الوطن العربي

هناك أزمة ثقة بين العلوم الاجتماعية في البلدان العربية وبين المؤسسات الرسمية، بعكس ما يحصل في الدول المتقدمة صناعياً في العالم. والجدير ملاحظته أن سبب حذر القائمين على الأمور السياسية، قد يعود إلى عدم اكتشافهم لأهمية الدراسات والبحوث الاجتماعية في ميدان

التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، ودراسات الرأي العام وأساليب التوقع والتنبؤ والاستطلاعات الاجتماعية والسياسية والنفسية، حيث أن العلوم الاجتماعية تظل سلاحا مزدوجا، يمكن أن يختار كل طرف يستخدمه ما يتناسب مع مصلحته أو توجهاته وتطلعاته. والواقع أن المؤسسات الرسمية في الوطن العربي ما تزال تتجاهل الدور الحقيقي، الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع في التأثير الإيجابي في التحولات الجارية في المجتمع. لكن من الملاحظ أن هناك محاولات للاستفادة من الفرص التي تقدمها العلوم الاجتماعية (ولا سيما علم النفس الاجتماعي أو سيكولوجيا الحشد) في ترسيخ الهيمنة والحفاظ على السيطرة، التي تتمتع بها النخب الحاكمة، سواء في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإعلامية. أما من ناحية المجتمع فالكثير من الناس لا يعلمون ما هو هذا العلم، في نفس الوقت الذي يقولون أنهم يفهموا معنى الكلمة، ونجد أن الكثير من الباحثين العرب يعاملون وكأنهم خارقون للقوانين، وينظر المجتمع إليهم نظرة استغراب ممزوجة بالخوف، فيعتقدون أن كل من هو في حقل علوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة متأمر مع السلطة، وهذا يظهر في الاستجابات والاستمارات والمقابلات التي يقوم بها الباحث حول أي ظاهرة معينة التي تتميز أجوبة المبحوثين فيها بالتحفظ. بالمقابل نجد في المؤسسات التعليمية والجامعات أن علم الاجتماع يصنف آخر العلوم ترتيبا، وإن المنخرطين في هذا الحقل هم ضعاف العلامات (جميلة شلغوم، ص79).

6-3- مكانة علم الاجتماع في الجزائر

إن العلوم الاجتماعية هي ثمرة جهود مضمّنية من التفكير والبحث في شروط تاريخية واجتماعية غريبة، ومنه فإن تمكن هذه العلوم من الإيفاء بحق المجتمع من المعرفة المضمونة، وتفسير الوقائع الاجتماعية بصدق مع مقتضيات الحال الاجتماعي المحلي الذي أنتجها يتطلب عمليات مراجعة لتلك الأسس والمبادئ التي تأسست ضمن البيئة الغربية، بما تدعيه من صدق وتكيف وموضوعية، هذا ما يؤكد أن لعلم الاجتماع المكانة المميزة في الغرب، على عكس من ذلك فإن العلوم الاجتماعية لا تنال حقها العلمي والاجتماعي في المجتمعات المغاربية، فنجد أن المشتغلين في هذا الحقل أغلبهم يقيّدون هذا العلم في حصره في المجال النظري دون التطبيقي مما يفقده شرعيته كعلم ميداني. فنجد أن عالم الاجتماع يضع السجن الأكاديمي الذي عزل فيه نفسه بين قاعات التدريس الجامعي، وجعله ينأى بنفسه عن اهتمامات المجتمع، وتحول من مفكر لعصره ومجتمعه إلى ملقي خطاب هزيل قد لا

يسمعه طالب يجلس في آخر الصف. في حين أن الكثير من الجامعات العربية وخاصة المغربية تفتقد إلى الخبرة الميدانية، فغالبا ما تغيب المخابر الاجتماعية وينحصر دور فرق البحث، وحتى أن الباحث المغربي يفتقد إلى أبسط الظروف التي تسهل له عملية البحث. وحسب دراسة للدكتور "جمال معتوق" التي تناولت "واقع علم الاجتماع المغربي"، وجد أن هناك ظروف تتحكم في البحث السوسيولوجي فلاحظ أن الباحثين الجزائريين مثلا:

لا يملكون مكتبات خاصة على عكس الباحثين في تونس والمغرب الذين هم أحسن حالا وأن غلاء المعيشة في كل من الجزائر والمغرب والتي تقل في تونس تؤثر سلبا على الباحث المغربي فتحول من عملية شراء الكتب والوسائل المناسبة. فغلاء المعيشة وعدم كفاية الدخل تنعكس سلبا على الجانب الوظيفي حيث ينصرف تفكيرهم في سد الحاجات الأولية فقط، ويضطرون للقيام بأعمال أخرى وخاصة في تونس والمغرب، مما يؤدي إلى غياب راحتهم النفسية وبالتالي ضعف مردودية العمل (جميلة شلغوم ص ص 88، 87).

ومنه ترتبط وضعية البحث السوسيولوجي بظروف اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية معينة، فالكثير من الباحثين يرجعون هذه الوضعية إلى ظروف سياسية، حيث يرى احد الباحثين أن السياسيين العرب في غالبيتهم لا يميلون إلى الدارسين الاجتماعيين، ولا يشجعون البحوث الاجتماعية بالوطن العربي، وفي ربط كراسي الدراسات الاجتماعية بالنفسيات والفلسفيات في بلدان عربية متعددة. ومن المعروف أن الاجتماعي المعاصر شأنه في ذلك شأن الاقتصادي يعتمد على الإحصائيات والبيانات الكمية التي تصدرها مؤسسات الدولة المتخصصة. لكن هذه الإحصائيات والبيانات الكمية لا تظهر أو لا تنتشر في عدة بلدان عربية لأسباب مختلفة، فتزيد عمل الدارس صعوبة وعسرا خصوصا مع فقدان الدعم أو القرار السياسي الضروريين لإجراء مثل هذه البحوث.

7- واقع علم الاجتماع في الجزائر

يقول "جمال غريد": لاحظ "ريمون ارون" سنة 1934م بأن أشد ما يفتقر إليه علم الاجتماع الفرنسي هم علماء الاجتماع أنفسهم، أما ما نلاحظه اليوم على الساحة العربية فهو العكس تماما فأشد ما نفتقر إليه - نحن علماء الاجتماع العرب - هو علم الاجتماع في حد ذاته. فالحقيقة أن المغرب العربي يحمل طاقات إبداعية هائلة اجتاحت الفكر السوسيولوجي من جهة، ومن جهة أخرى أعمال نقدية بناءة وصفية تحليلية لكل المشاكل الاجتماعية والظواهر الاجتماعية وحتى الحياة اليومية للأفراد في المجتمع، وما هو ملاحظ أن الكثير من الباحثين

المغاربة يعيشون وينهلون مختلف العلوم الاجتماعية من موطنها الأصلي وهو أوروبا، فأعمال كل من "لهواري عدي" و"عبد الكبير الخطيبي" و"مالك بن نبي" وغيرهم من رواد وعمالقة الفكر، بالمقابل ضعف في فترة المشتغلين في هذا الحقل الحاليين على غرار الأجيال السوسيولوجية الأولى، ويظهر ذلك في النتائج الاجتماعية والعلمية لهذا العلم، فيتضح أن هناك فارق بين الذين يعيشون العلم وبين الذين ينتقل إليهم عن طريق الكتب والمراجع المكتبية، فالبيئة العلمية الاجتماعية كما هو معروف تؤثر في الباحث الاجتماعي.

فجد أن ما يقوم به علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعات العالم الصناعي يختلف كثيرا عما يجري في مجتمعنا. فمثلا في جامعات الغرب يقوم علماء الاجتماع بإجراء البحوث والدراسات حول قضايا مجتمعية كثيرة في مجال العمل والبطالة والجريمة والأمن الصناعي وتلوث البيئة وتعاطي المخدرات، وتحليل أبرز مظاهر المشكلة والحلول المقترحة، وبعد ذلك تطرح علنيا وعلى نطاق جماهيري واسع، وبذلك يجري ربط عملي بين الجامعة ومراكز البحث العلمي، والمشكلات التي يبحث المجتمع عن حلول فعالة لها.

والأمر نفسه يحصل في مجالات أخرى كالصناعة والزراعة والتعليم وقضايا الأسرة والمعوقين وكبار السن، فبناء على ذلك نجد أن هناك فجوة بين هذه الأعمال وبين واقع هذا العلم.

والحال أن تلك المفاهيم، وإن كانت طريفة في ذات نفسها وجديرة بالاهتمام والدرس والعناية، فإنها أصلا من صنع غربي واستخدامها باسم كونية المعرفة العلمية غير مشروع لأنها لم تأخذ بالحسبان كل الأوضاع الممكنة إنسانيا، ولكن بعضا منها فقط، فنقلها بتلك السرعة والبساطة إلى المجتمع العربي يكون حجر العثرة في مسيرة البحوث الاجتماعية العربية. والتي تمنع من الوصول إلى فض النزاع القائم بين علم الاجتماع المجتمعات الغربية وبين علم الاجتماع المجتمعات العربية، وهذا لما تحمله المجتمعات من خصوصية، فلماذا لا يمكن لنا أن نجد علما يهتم بواقعنا العربي الإسلامي؟. نعرف أن هناك خصوصيات اجتماعية داخل العالم الإسلامي تختلف باختلاف الأعراق والقوميات والجهات، لكننا نعرف بالمقابل أن هذه الخصوصيات تمحى في مجملها أمام الثوابت الإسلامية، التي تلتزم بها كل منطقة من هذه المناطق على حدة.

إن حقيقة مجتمعاتنا العربية بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة هي حقيقة واضحة، فنجد أن من الممنوعات البحث في حقيقة الأمور، الحقيقة أنه علم اجتماع مجتمعات

أخرى استنفدت ما بهذا العلم من طاقات تنويرية حتى استوت في قمة الركب الحضاري، وقدمته فيما بعد لهذه المجتمعات التي كانت تصفها بالبدائية والجمود، ليحل عندها شيئا فشيئا محل كرسي الإنثروبولوجيا التي ظلت تعيد إنتاج الثقافة الاستعمارية باستمرار، وما تنطوي عليه هذه الثقافة من فوارق عرقية وثقافية تنظر إلى هذه المجتمعات وفق أطر نظرية مسبقة. فالباحثين المنضوين تحت مسمى دول العالم الثالث، حيث تغوص تحليلاتهم ومحاجاتهم في محاولات لإعادة إنتاج الرؤى الغربية نفسها، وهو ما يعبر عن حالة الانشقاق الحقيقي الذي أصابهم وجعلهم منقادين تحت وطأة وعي أو انهيار إلى أن يعيدوا القوالب الغربية نفسها في تأويل التغيرات الاجتماعية التي تعرفها مجتمعاتهم المحلية، وهو ما انعكس لاحقا في تشكيل صورة نمطية لواقع مشوه. أكد البروفيسور "علي الكنز" أنه على الأمة العربية إعادة النظر في وضعها وأن تسعى للاستفادة من تراثها الفكري واستغلال التنوع الذي تتميز به دون غيرها، وأن تعيد قراءة ماضيها الحضاري وتكف عن تقليد الغرب (عبد الحميد مهورباشة، ص47).

وحول الوضعية التي آل إليها علم الاجتماع يرى "العياشي عنصر" بأن الموقف الرسمي اتجاه العلوم الاجتماعية اتسم بثلاث خصائص وهي (العياشي عنصر، ص38):

- 1- انتقاص القيمة العلمية للعلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع خصوصا.
- 2- تجاهل الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع في التأثير على التحولات الجارية في المجتمع.
- 3- في الوقت نفسه هناك محاولة الاستفادة من الفرص التي تقدمها العلوم الاجتماعية عموما في بسط الهيمنة، والحفاظ على السيطرة التي تتمتع بها النخبة الحاكمة سواء في المؤسسات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

كما قدم أربعة عوامل رئيسية مسؤولة عن وضعية علم الاجتماع في الجزائر وهي:

- 1- سيطرت السياسي على العلمي؛
- 2- عدوانية المجتمع وانفلاقه؛
- 3- ضعف منظومة التكوين؛
- 4- إهمال البحث وتهميشه.

ويتميز علم الاجتماع في بلادنا بقلّة الإنتاج، فهناك غياب شبه كلي للمشتغلين بعلم الاجتماع بالرغم من الأحداث التي عاشتها الجزائر، وفي هذا الصدد يقول "عبد الرزاق جلاّلي" انحصر البحث الاجتماعي أساسا في ما يسمى "بحث-تكوين" أي تحضير حملة شهادات عليا "ماجستير أو دكتوراه" (عبد الرزاق جلاّلي، ص90)، وهذا معناه أن السوسيولوجيين توقفوا عن الإنتاج الفكري والعطاء.

وعانى علم الاجتماع والمشتغلين به من عدة مشاكل نتيجة الضبابية السائدة وعدم وضوح الرؤية لدى كل من المسؤولين والمشتغلين بهذا العلم، أضف إلى ذلك عامل اللا استقرار على مستوى البرامج والهيكل، زيادة على ذلك غياب العمل الجاد والمتمثل في البحث العلمي المحض، بحيث طغى العمل الذاتي (نشر مقالات، ندوات، ...) وهذا من أجل مصلحة "الترقية".

8- رغبة الطلبة في تخصص علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية

يوجد الكثير من التخصصات على مستوى الجامعات، وهذا ما يصعب من اختيار تخصص معين بالنسبة للتلاميذ الذين تحصلوا على شهادة البكالوريا، إذ تتعدد أمامهم مجالات الدراسة والتي تؤهلهم إلى الحصول مهنة بعد التخرج، ومن بين هذه التخصصات علم الاجتماع غير أن هذا الأخير لا يختاره الكثير من الطلبة إن لم نبالغ ونقول كلهم، بحيث وجهوا إليه بطريقة عفوية أي لم يرعى فيها ميولاتهم ورغباتهم، وفي اعتقادي يرجع هذا العزوف للأسباب التالية:

1- جهل التلاميذ في مرحلة الثانوية بهذا التخصص في جامعات الجزائر، فهو فرع حديث النشأة - إذا استثنينا جامعة الجزائر- مقارنة بالتخصصات الأخرى مثل الحقوق والاقتصاد وغيرها من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية.

2- جهل أفراد المجتمع بأهمية هذا التخصص، وبالتالي هؤلاء نجد أولياء الناجحين الجدد في شهادة البكالوريا لا يشجعونه أولادهم على اختيار هذا التخصص.

3- عدم توفر مناصب شغل تتناسب مع التخصصات الموجودة في علم الاجتماع لدى القطاع الخاص وهو قطاع هام لامتصاص البطالة.

4- عدم إعطاء الدولة أو بالأحرى المشرفين على تسيير شؤون البلاد أهمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية خاصة تخصص علم الاجتماع، وخير دليل على ذلك المعدل الذي يرشح الناجح

في شهادة البكالوريا للتسجيل في هذا التخصص، فمعظمهم من ذوو التحصيل المتوسط، وهذا عكس ما نجده في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

5- تخصص علم الاجتماع ليس له مكانة اجتماعية كبيرة سواء داخل الأسرة أو في المجتمع بصفة عامة، وهذا معناه أن حامل شهادة هذا التخصص ليس له مكانة مرموقة في السلم الاجتماعي كالطبيب والمحامي والقاضي والصيدلاني والمهندس وغيرها من المهن الأخرى.

6- علم الاجتماع يضم مجموعة من التخصصات لا تتوافق مع سوق العمل مثل علم الاجتماع الثقافي، الديني، السياسي، الريفي، الحضري وغيرها من التخصصات الأخرى التي ليس لها أي وجود في سوق العمل، فهذه التخصصات تفتح بطريقة عشوائية من طرف الإدارة والأساتذة خاصة في السنوات الأخيرة وهذا لاعتبارات شخصية ضيقة.

7- كثرة البطالين من حاملي شهادة اللسانس في علم الاجتماع، وإن حصلوا على منصب شغل يكون بعد مدة من التخرج، أو يكون هذا المنصب مؤقت وهذا ما يعرف اليوم بعقود ما قبل التشغيل، وهذا كله يؤثر على الناجحين الجدد في شهادة البكالوريا ويساهم في نفورهم من هذا التخصص.

8- لا يستطيع حاملي شهادة علم الاجتماع مهما كان نوع التخصص فيه من ممارسة مهنة حرة مثل الحامل لشهادة المحاماة، طبيب نفساني، مهندس معماري، بيطري، محاسب، مترجم، صيدلاني وغيرها.

9- عدم توظيف حاملي شهادة اللسانس في علم الاجتماع في سلك التعليم وهو أكبر قطاع لاستقطاب خريجي الجامعة.

ومن العوامل التي زادت من تأزم وضعية علم الاجتماع في الجامعات الجزائرية نجد نوعية الطلبة الموجهون إليه، فمعظمهم من ذوو التحصيل الضعيف، أي الذين لم يجدوا بديل، وبعبارة أخرى معدلاتهم لا تسمح لهم بالتسجيل في تخصصات أخرى.

وهذا العامل يضاف إليه عامل آخر هو الطلبة الذين يغيرون الوجهة والمقصود هنا ملفات التحويل، بحيث الإدارة تقبل كل هذه الملفات بدون قيد أو شرط حتى تضمن أكبر عدد من الطلبة، وهذا على حساب النوعية لأن معظم هؤلاء الطلبة فشلوا في تخصصات أخرى مثل الحقوق والاقتصاد، اللغة الفرنسية وغيرها، وهذا السلوك الذي تقدم عليه الإدارة تبرره

بقلة الطلبة على مستوى الأقسام، وهذا ما تعاني منه بعض الجامعات مثل جامعة البليدة والمدية والشلف وغيرها.

* خاتمة

مر علم الاجتماع في الجزائر بمراحل متباينة، فبعد أن كان النظام التعليمي من حيث البرامج والغايات والاستراتيجيات مرتبط بالشهادات وبالجامعة الفرنسية خلال الفترة 1963-1970، تحول هذا العلم من طابعه الأكاديمي إلى علم إيديولوجي اشتراكي تجنّدي خلال الفترة 1971-1984، وأصبح محتوى الدروس خطاب إيديولوجي يعمل على تمجيد الاشتراكية والتوجه الإسلامي والعمل على تدنيس الرأسمالية. وبعد سنة 1984 تغير الخطاب الرسمي موقفا وعملا اتجاه العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة، وأصبحت كل الأنظار متجهة نحو العلوم الطبيعية والتكنولوجية، وذلك باسم التنمية والتغيير، كما أصبح ينظر إلى هذا العلم نظرة عدائية واحتكارية.

فعدم اهتمام المسؤولين بهذا العلم وإعطائه مكانته الخاصة بين العلوم الأخرى جعل الطلبة وأولياءهم لا يرغبونه. ومن العوامل التي زادت من تأزم وضعية علم الاجتماع في الجامعات الجزائرية نوعية الطلبة الموجهون إليه بحيث نجد معظمهم من ذوو التحصيل الضعيف، هذه العوامل مجتمعة جعلت علم الاجتماع علما غير مرغوب فيه.

وعلى الرغم من الإصلاحات التي تمت في قطاع التعليم العالي من أجل تطوير البحث العلمي والتي شملت جميع التخصصات بما فيها تخصص علم الاجتماع، فإن هذا العلم لم يرقى إلى المستوى المطلوب ولم يثبت وجوده على الساحة الأكاديمية من خلال إقامة الدراسات وتوجيه البحوث في خدمة المجتمع. ولهذا من واجبا إعادة الاعتبار لهذا العلم من خلال تكوين أساتذة وطلبة على أعلى مستوى وإنشاء المخابر المتخصصة ونشر البحوث والدراسات الأكاديمية الجادة التي ترقى إلى المستوى الأكاديمي المطلوب، وكل الإمكانيات موجودة ومتوفرة ويبقى على الباحث السوسيولوجي أن يقدم دراسات جادة ترقى إلى المستوى المطلوب لتساهم في التنمية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

* الهوامش والمراجع

- (1) خالد حامد، المدخل إلى علم الاجتماع، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- (2) احسان محمد احسان وعدنان سليمان الأحمد، المدخل إلى علم الاجتماع، ط1، دار زائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- (3) جمال معتوق، علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى يومنا هذا، ط1، بدون دار نشر، الجزائر، 2006.
- (4) فليب لوكان وجون كلود فاتان، جزائر الأنثروبولوجيين: نقد السوسيولوجيا الكولونيالية، ترجمة محمد يحياتين وآخرون، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
- (5) عبد الرحمان بوزيدة، علم الاجتماع وإصلاح التعلم العالي، جريدة الشعب (أسبوعية) 19-04-1976،
- (6) وسيلة يعيش وحرم خزار، الممارسة السوسيولوجية في الجزائر مقارنة سوسيو معرفية، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، سبتمبر 2010.
- (7) عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار النهضة، بيروت، بدون سنة.
- (8) الفوال صلاح مصطفى، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
- (9) جميلة شلغوم، واقع السوسيولوجيا في الجزائر في ظل الحداثة وما بعد الحداثة، رسالة ماجستير علم اجتماع التنظيم، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2013/2012.
- (10) عبد الحميد مهور باشة، أزمة العلوم الاجتماعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الرابع، جانفي 2014.
- (11) العياشي عنصر، أزمة أم غياب علم الاجتماع، مجلة المستقبل العربي، العدد 137، بيروت، 1990.
- (12) عبد الرزاق جلال، علم الاجتماع بين الالتزام والأدائية، مجلة المستقبل العربي، العدد 146، بيروت، 1991.